



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تقرير مقدمة لاستكمال شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور مفتشيات الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي

مؤسسة التربص

مفتشية الضرائب ببلدية الرياح - الوادي

إشراف الأستاذ:

تي أحمد

مشرف المؤسسة:

الناقص كمال

إعداد الطالبات:

- غدير إبراهيم ظريفة

- جديد هاجر

- حمايتي نور الايمان

- شيخة جميلة

السنة الجامعية: 2016-2017م الموافق لـ: 1437-1438هـ.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تقرير مقدمة لاستكمال شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور مفتشيات الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي

مؤسسة التربص

مفتشية الضرائب ببلدية الرياح - الوادي

إشراف الأستاذ:

تي أحمد

مشرف المؤسسة:

الناقص كمال

إعداد الطالبات:

- غدير إبراهيم ظريفة

- جديد هاجر

- حمايتي نور الايمان

- شيخة جميلة

السنة الجامعية: 2016-2017م الموافق لـ: 1437-1438هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ
اِلٰى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة التوبة: 105 .

قال تعالى:

﴿... وَمَا تَقَدَّمُوا لَانْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللّٰهِ هُوَ خَيْرٌ وَّاعْظَمَ
اَجْرًا...﴾ سورة المزمل: 20 .

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

﴿ من استعاذكم بالله فأعيزوه، و من سألكم بالله فأعطوه، و من دعاكم فأجيبوه، و من استجار بالله فأجبروه، و من أتى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا فادعوا الله له حتى تعلموا أن قد كافأتموه ﴾

أول الكلام الحمد لله حمدا كثيرا على نعمه، والذي وفقنا وهدانا إلى ما نحن عليه وما نحن آليين إليه إن شاء الله فأول توفيق الله تعالى و عونه ما كنا لنصل إلى ما وصلنا إليه.

و ما جزاء الإحسان إلا الإحسان فشكر و امتنان إلى أستاذنا المشرف "تي أحمد" الذي قام بإثرائنا بالمعلومات الكافية لإنجاز هذا التبرص. كما نرفع كلمة شكر إلى كل عمال مفتشية الضرائب ببلدية الرباح الذين لم ييخلوا علينا بأية نصائح و توجيهات لإثراء بحثنا و الترحيب بنا و تسهيل فترة التبرص لنا و الاستفادة منها .

إلى كل الأساتذة المحترمين الذين ساعدونا في انجاز هذا العمل .

و إلى كل طلبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2017.

و أخيرا إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل .

ظريفة- نور الايمان- جميلة- هاجر

الفهارس

رقم الصفحة	المحتويات
	شكر وعرفان.
II	فهرس المحتويات.
IV	قائمة الجداول و الأشكال.
V	قائمة الملاحق.
VI	قائمة الرموز و المصطلحات.
أ	المقدمة.
المبحث الأول: عموميات حول التهرب الضريبي.	
1	تمهيد
2	المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي وأنواعه.
2	أولاً: تعريف التهرب الضريبي.
3	ثانياً: أنواع التهرب الضريبي.
5	المطلب الثاني : أسباب التهرب الضريبي وآثاره
5	أولاً: أسباب التهرب الضريبي.
6	ثانياً: آثار التهرب الضريبي.
8	المطلب الثالث: طرق التهرب الضريبي .
9	خلاصة.
المبحث الثاني : تقديم عام لمفتشية الضرائب ببلدية الرياح	
10	تمهيد.
11	المطلب الأول : تعريف مفتشية الضرائب ببلدية الرياح.
12	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب.
13	المطلب الثالث : مهام المفتشية .
16	خلاصة.
المبحث الثالث: إسهامات مفتشية الضرائب ببلدية الرياح في مكافحة التهرب الضريبي	
17	تمهيد.

18	المطلب الأول: وسائل مكافحة التهرب الضريبي.
18	أولا: الرقابة الجبائية.
21	ثانيا : التحقيق الجبائي والعقوبات المفروضة .
23	ثالثا: الإجراءات والحلول الوقائية(التحسيسية).
25	المطلب الثاني : تقديم وتحليل الملفات المدروسة.
26	المطلب الثالث: الحقوق المستحقة والعقوبات المفروضة.
29	الخاتمة.
32	التقييم الشخصي.
33	قائمة المراجع.
	الملاحق.

أولا: قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	عدد الملفات المنجزة للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية من 2013 إلى 2016	01
26	الحقوق الخاصة بالرسم على النشاط المهني TAP	02
27	الحقوق الخاصة بالرسم على القيمة المضافة TVA	03
27	الحسومات على الرسم على القيمة المضافة المطالب باسترجاعها	04
28	الحقوق الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG	05
28	الحقوق الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور	06

ثانيا: قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب ببلدية الرياح	01

الرموز :

الرمز	المصطلح بالفرنسية	المصطلح بالعربية
TF	Taxe Foncier	الرسم العقاري
TA	Taxe Assainissement	الرسم التطهيري
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
IRG	Impôt sur revenu globale	الضريبة على الدخل الإجمالي
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
IRG/SALA IRE	L impôt sur le revenu globale du salaire	الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور
IBS	L impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
VC	Vérification de Comptabilité	التحقيق المحاسبي
VCP	Verification de Comptabilité ponctuel	التحقيق المحاسبي المصوب
VASFE	VérificationApprofondie de Situation Fixale d'Ensemble	التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية
G50/ G50A		الضرائب والرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر
G11		التصريحات الصناعية والأرباح التجارية
G29		الدفع الجزائي
C04		الإبلاغ عن التعديلات

المصطلحات:

La fraude fiscal	الغش الضريبي
L'évasion fiscal	التهرب الضريبي
Le contrôle formel	الرقابة الشكلية
Le contrôle sur pièce	الرقابة على الوثائق
La fraude simple	الغش البسيط
La fraude complexe	الغش المركب

الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	محضر معاينة
02	إشعار بالتحقيق
03	تصريح بالوجود
04	جدول حسابات النتائج (جدول تلخيصي لضرائب المكلف)
05	استدعاء
06	الإبلاغ عن التعديلات C04
07	وضعية التدخلات الميدانية في مجال مكافحة التهرب الجبائي والسوق الموازنة

المقدمة

المقدمة:

تسعى كل دول العالم لتنمية و تطوير اقتصادياتها وتغطية نفقاتها، هذا الأمر كان يقتضي البحث عن مصادر تمويلية وذلك نظرا لارتباط التنمية بوسائل التمويل، إذ أن الدول تعتمد في تمويلها على مصادر داخلية وأخرى خارجية مختلفة مع حرصها على استمرارها وديمومتها .

تعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويل الخزينة العامة للدولة، إذ أنها تساهم في الإنعاش الاقتصادي وكذا دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية و التي تسعى من خلالها إلى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وكذا ضرورة التعامل مع المؤسسات الدولية لذلك فإن ديمومة هذا المفهوم واستمراره متوقف على مدى استجابة والتزام المكلفين بالضريبة لواجباتهم الضريبية لكن هذه الاستجابة في غالب الأحيان تكون نسبية نتيجة الجدل القائم منذ القدم بين دفع الضريبة والتهرب من أدائها عن طريق استغلال الثغرات القانونية أو عن طريق استعمال طرق تدليسية الذي يأخذ أبعادا خطيرة وأثار سلبية على الاقتصاد الوطني والتي بطبيعتها تؤدي إلى استنزاف الموارد المالية التي من المفروض أن تستفيد منها الخزينة العامة للدولة لتغطية نفقاتها العمومية من خلال استثمارها في المشاريع التنموية للبلاد.

ولذلك يستوجب مكافحته باعتماد آليات وإجراءات صارمة وبصفة مستمرة و بمجرد اكتشافه من طرف مفتشيات الضرائب بسبب النقص في التنمية المعتبرة التي يمكن أن يحدثها التهرب الضريبي في الخزينة العمومية لدى الدولة.

أولا: إشكالية الدراسة :

مما سبق تتضح لنا معالم الإشكالية التي يمكن حصرها في السؤال الجوهرى التالي :

ماهي أساليب وآليات مفتشيات الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي ؟

ولتوضيح مختلف جوانب الإشكالية المطروحة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم التهرب الضريبي ؟ وأنواعه ؟

- ماهي دوافع التهرب الضريبي؟ أضراره الاقتصادية؟
- ماهي مهام مفتشية الضرائب ببلدية الرباح؟
- ما هي إسهامات مفتشية الضرائب ببلدية الرباح في مكافحة التهرب الضريبي ؟ وما الوسائل المتبعة في ذلك ؟

ثالثا: فرضيات الدراسة .

- تبعا لما سبق وكإجابة أولية على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية :
- الضريبة أداة لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الأفراد ووسيلة لتوجيه النشاط الاقتصادي ،وكذا تحقيق السياسة المالية للدولة.
- التهرب الضريبي هو الوسيلة التي يلجأ إليها المكلف لتجنب أداء التزاماته الضريبية.
- تعتبر الرقابة الجبائية آلية أساسية لمحاربة التهرب الضريبي عن طريق التحقيقات الجبائية.
- تتوقف فعالية الرقابة الجبائية على مدى فعالية آلياتها وأجهزتها.

رابعا:دوافع اختيار الدراسة : أهم الدوافع التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي :

1. دوافع ذاتية

- تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي موضوع الساعة في ظل التحولات والتحديات التي يعرفها الاقتصاد الوطني .
- الرغبة والفضول للتعرف أكثر على العمل الميداني والقيام بالدراسة التطبيقية للجانب النظري من الموضوع
- بغية الحصول على الكفاءة المهنية لتسهيل الانخراط في الحياة العملية مستقبلا.
- أهمية الضريبة في تمويل النفقات العامة في توجيه النشاط الاقتصادي .
- الميول الشخصي لمضمون الموضوع

2. دوافع موضوعية :

- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وحتمية مكافحتها.
- الموضوع له علاقة بالواقع المعاش كونه يمس فئات المجتمع.
- التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني والتي تتطلب منها الاعتماد على الموارد الجبائية.
- اهتمام الدولة في الوقت الراهن بإيجاد بدائل لموارد الجبائية البترولية بعد انخفاض أسعار المحروقات.
- ازدياد ظاهرة التهرب الضريبي مما أصبح يشكل عائقا بالنسبة للاقتصاد الوطني .

خامسا: أهمية الدراسة .

تمثل الرقابة الجبائية الدور المهم في مفتشيات الضرائب ولها أهمية كبيرة في النظام الضريبي الجزائري كونه يعتبر نظام ضريبي يعطي الحرية التامة للمكلفين بالضريبة بالتصريح بمحمل مداخلهم وممتلكاتهم من تلقاء أنفسهم من خلال فرض الرقابة على هذه التصريحات، إلا أن ظاهرة التهرب الضريبي تقف حائلا دون تحقيق الرقابة الجبائية للأهداف المرجوة منها، وذلك نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي.

حيث تؤدي إلى الإضرار بالخزينة العمومية في وقت تسعى فيه الدولة للرفع من الموارد الجبائية العادية، واهتمامها في الوقت الراهن بإيجاد بدائل للموارد الجبائية البترولية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

سادسا: أهداف الدراسة .

- إبراز أهم التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة للوقوف على مدى قدرتها وفعاليتها في التخفيف من حدة التهرب الضريبي.
- إبراز الأجهزة القائمة وخاصة مفتشيات الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي .
- دراسة أثر فعالية الرقابة الجبائية في الحد من انتشار هذه الظاهرة.

سابعا: الإطار المكاني و الزماني.

- بالنسبة للإطار المكاني فقد تم إسقاط الدراسة على مؤسسة مفتشية الضرائب ببلدية الرياح.
- أما بالنسبة للإطار الزماني فقد تم في 2017/04/04 إلى 2017/05/04.

ثامنا: الصعوبات المصادفة خلال دراسة .

- رغم التصريح الصحيح بالمعلومات المتعلقة بالموضوع إلا أن هناك صعوبة في الملاحق للأموال المسترجعة باعتبارها وثائق سرية، وهذا لحفظ السر المهني.
- تأخر الإدارة في الرد على طلب الموضوع .

تاسعا: محتوى الدراسة .

استلزمت الدراسة تناول الموضوع من خلال مباحث تستهل بمقدمة ثم يليهم خاتمة وتقييم شخصي حيث قسم إلى ثلاث مباحث، إذ سنعرض في:

المبحث الأول: عموميات حول التهرب الضريبي، وذلك بتعريف التهرب الضريبي وأنواعه، وإبراز أهم أسبابه والآثار التي تنجم عن التهرب الضريبي، وكذا طرق التهرب الضريبي .

أما المبحث الثاني: تقديم عام لمفتشية الضرائب ببلدية الرباح، تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب، تم التطرق في المطلب الأول إلى تعريف مفتشية الضرائب، و الهيكل التنظيمي لها، وكذا مهام المفتشية.

أما المبحث الثالث: يتضمن إسهامات مفتشية الضرائب ببلدية الرباح، تم التطرق إلى وسائل مكافحة التهرب الضريبي في مطلبه الأول، وكذا تقديم وتحليل الملفات المدروسة في مطلبه الثاني، وفي المطلب الثالث تناولنا الحقوق المسترجعة والعقوبات المفروضة لها.

تمهيد

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الضرائب بخصائصها الهامة في السياسة المالية والاقتصادية لأي دولة تجعل هذه الأخيرة تعتمد عليها اعتمادا كليا في إيراداتها العامة فلهذا تقوم الدولة بوضع قواعد تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها المسطرة ، من بينها تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وذلك بتحويل جزء من ثروة أصحاب الدخول العالية إلى أصحاب الدخول المتدنية وعلى الرغم من كل هذه التطورات الحاصلة في النظام الضريبي إلا أنه يترتب على سوء الإدارة فيه العديد من الآثار السلبية التي تمس الضرائب أولا ثم المكلفين بها ثانيا فالخزينة العمومية أخيرا، حيث تتجلى هذه الآثار السلبية في ظاهرة التهرب الضريبي، حيث أصبح من الواجب في لم اليوم الذي أضحت تهدده متغيرات ومستجدات من حين لآخر وجوب مكافحتها والتخلص منها، إذ هذا لا يتم إلا عن طريق معرفة أسبابها و الآثار المترتبة عليها والإمام بمختلف الطرق التي من الممكن أن تكون منفذا بغية تكوين صورة بسيطة حول هاته الظاهرة لنتمكن من مكافحتها بطريقة فعالة.

و بناء على ما سبق تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي و أنواعه .

المطلب الثاني: أسباب التهرب وأثاره .

المطلب الثالث: طرق التهرب الضريبي .

المبحث الأول: عموميات حول التهرب الضريبي

يعد التهرب الضريبي من أكثر المشاكل التي تهدد نمو الاقتصاد الوطني، باعتبار الضريبة ركيزة هامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، إذ يترتب على هذه الظاهرة انعكاسات سلبية على النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار سنتطرق إلى مختلف المفاهيم والأسباب التي تؤدي لانتشار هاته الظاهرة.

المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي وأنواعه.

أولاً: تعريف التهرب الضريبي L'évasion fiscale

تعددت مفاهيم التهرب الضريبي باختلاف آراء الباحثين والدارسين لهذا المجال، لذا ارتأينا التطرق إلى مجموعة من التعريفات نذكر منها مايلي :

- التهرب من الضريبة هو التخلص بإحدى الوسائل المختلفة من الالتزام بدفعها و هو يقسم عادة إلى مشروع وآخر غير مشروع¹.
- التهرب الضريبي يخص كل الأعمال المادية، العمليات المحاسبية والتنظيمات القانونية وكل الطرق والتوليفات التي يلجأ إليها الممول وأشخاص آخرون بهدف تجنب تطبيق الضريبة².
- كما يعرف التهرب الضريبي بصفة شاملة بأنه ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً، دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر³.

¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 1972، ص223.

² براغ محمد، الاقتصاد غير الرسمي : مظاهره و أسبابه، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001، ص56.

³ عبد الجليل لخزري، الرقابة الجبائية كأداة لمكافحة التهرب الضريبي: دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص: فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص37.

ثانياً: أنواع التهرب الضريبي

يمكن التمييز بين شكلين للتهرب الضريبي على حسب مشروعية الفعل أو على حسب الطريقة التي يلجأ إليها المكلف بالضريبة :

1- **التهرب الضريبي المشروع (التجنب الضريبي):** ويقصد به تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنه التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية¹. والذي يطلق عليه أحيانا بالتجنب الضريبي ، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث حالات لهذا التهرب هي :

1-1- تهرب ضريبي ناتج عن تغيير سلوك المكلف :

وذلك من خلال بعض السلوكيات التي يتخذها المكلف بغرض تجنب الضريبة والتي تتمثل فيما يلي :

← الامتناع من استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة بقصد تفادي دفعها.²

← توجيه نشاطه الاقتصادي إلى أوجه النشاط المعفاة من الضريبة أو المفروضة عليها ضرائب أقل سعراً.³

ونلاحظ أن الأساس في هذه الحالة هو إن يكون المكلف على دراية بكافة الضرائب المفروضة .

1-2- تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي:

يستند هذا التهرب كون أن الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف مالية ، واقتصادية ، واجتماعية لذلك ينظم المشرع هذا التهرب المشروع لتحقيق أهداف معينة ، مثل إخضاع الأرباح المعاد استثمارها للشركات إلى معدل خاص 15 % عوض 30 % قصد تشجيع الاستثمار.⁴

¹ غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الآفاق، الأردن، 1998، ص182.

² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب : دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2002، ص287.

³ عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، 1992، ص201.

⁴ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب، نفس المرجع السابق، ص287.

1-3- تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي

" قد يتجنب المكلف بالضريبة عن طريق الاستفادة من ثغرات القانون، مثال ذلك حينما لا يخضع قانون ضريبة التركات الهبات لهذه الضريبة فيقوم الشخص في حياته بتوزيع ثروته على الورثة عن طريق الهبة لكي يتجنب الخضوع لضريبة التركات " فهو لم يخالف القانون إلا أنه استفاد من الثغرات الموجودة فيه ¹.

2- التهرب الضريبي غير المشروع (الغش الضريبي): يطلق عليه الغش الضريبي وهو تهرب مقصود من طرف المكلفين وذلك عن طريق مخالفتهم عمدا لأحكام القانون الجبائي بغرض عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم وذلك باستعمال عدة طرق غير قانونية نذكر منها :

- الامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه.
- تقديم تصريح ناقص أو كاذب، الاطلاع على حقيقة الأرباح لإخفاء قسم منها.
- و توجد عدة تصنيفات للغش الضريبي منها :

1-2- الغش البسيط و الغش المركب :

2-1-1- الغش البسيط: La fraude simple يعتبر الغش بسيطا إذا استعمل المكلف تلاعبات في تصريحاته المقدمة للمصالح الضريبية و أهم هذه التلاعبات تتمثل في ²:

- التخفيض من قيمة الإرباح المحققة، و ذلك بتضخيم النفقات أو تخفيض الإيرادات (رقم الأعمال) .
- النسيان الطوعي للتصريح بإحدى العناصر التي تدخل في حساب الضريبة .
- عدم دقة التصريحات المقدمة من قبل المكلف و كفايتها و هذا الغش يؤدي إلى تطبيق مجموعة من الغرامات و العقوبات التي يحددها القانون الجبائي ³.

2-1-2- الغش المركب: La fraude complexe يعتبر الغش مركبا إذا عمد المكلف، زيادة عن التلاعبات والأساليب التدليسية للاحتيال، إلى محاولة محو كل الآثار المترتبة عن ذلك، و ذلك بتقديم محاسبة مزورة وفواتير وثائق مزيفة. ⁴

¹ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 216.

² براغ محمد، الاقتصاد غير الرسمي : مظاهره و أسبابه ، نفس المرجع السابق، ص 57.

³ نفس المرجع السابق، ص 57.

⁴ عيسى براق، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001، ص 71.

2-2- الغش المحلي و الغش العالمي:

يعتبر معيار الإقليمية من معايير تقسيم الغش حيث يقسم إلى :

2-2-1- الغش المحلي: هذا النوع يحدث في نطاق حدود الدولة الموجودة بها ، بحيث تكون أفعال التزوير التي يقوم بها المكلف لا تتعدى هذه الحدود.¹

2-2-2- الغش العالمي : يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضريبة في بلدها عن طريق التهرب غير القانوني للمداخيل والأرباح التي من المفروض أن تخضع الضريبة للبلد التي حققت فيه فعلا إلى بلد آخر يتميز بضغطه الجبائي المنخفض.²

و لقد ارتفع الغش العالمي بسبب التطور الذي شهدته التبادلات الدولية، وكذا الارتفاع الكبير في حركات رؤوس الأموال، كما نجد أن الغش الضريبي يختلف باختلاف نوع الضريبة التي يراد التهرب منها وما إذا كانت ضريبة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك باختلاف هدف التهرب، و ما إذا كان جزئيا أو كلياً.³

المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي وآثاره.

سنستطرق في هذا المطلب إلى إبراز أهم الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي والآثار الناجمة عنه.

أولاً: أسباب التهرب الضريبي.

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة مرضية تعمل على إنقاص المداخيل الجبائية للدولة الأمر الذي كان له تأثير كبير على توازن الميزانية العامة، وظهور عجز كبير يصعب تفاديه، ويرجع انتشار هذه الظاهرة إلى وجود بيئة توفرت فيها الشروط الملائمة لها ، والتي ساعدت على نموها واستفحالها بشكل يصعب استئصالها لذلك فإن وجود التهرب الضريبي غالبا ما يعود لأسباب نذكر منها⁴:

1- الأسباب الاجتماعية النفسية: هي أسباب تتعلق بالمكلف، حيث غالبا ما يرى الاقتصاديين أن السبب النفسي من أبرز الأسباب التي تؤدي بالمكلف إلى التملص من دفع الضريبة وعدم الالتزام بها.

¹ نفس المرجع السابق، ص 72.

² غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي ، نفس المرجع السابق، ص 183.

³ نفس المرجع السابق، ص 183.

⁴ عطية عبد الواحد، مبادئ و اقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 80.

2- الأسباب السياسية: إنّ انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل الدولة، عادة ما يكون سبباً لشيوع التهرب الضريبي، لأنه يولد الإحساس لدى الأفراد بعدم قدرة السلطات العامة على القيام بوظيفتها وبالتالي عدم قدرتها على مطالبتهم بأداء التزاماتهم الضريبية.

3- الأسباب الاقتصادية: إنّ للأسباب الاقتصادية دوراً هاماً في عملية التهرب، فكلما كانت حالة المكلف الاقتصادية متدهورة إلى جانب الحالة الاقتصادية العامة للدولة، كلما كان التهرب الضريبي كبيراً، والعكس صحيح.

4- الأسباب الخاصة بالنظام الضريبي: يعتبر النظام الجبائي الجزائري كأى نظام عالمي، إلا أن هناك فرق كبير بين النظام المنصوص والمطبق فعلا في الواقع، فخصائص أي نظام جبائي يحاول الإجابة على مجموعة من القضايا الأساسية وهي ¹ :

- كمية الأموال التي يجب على الدولة حيازتها أو مجموعة من الإيرادات الضريبة التي يتم بها تغطية النفقات العامة في ميزانية الدولة .

- المفاضلة بين مختلف أنواع الضرائب وتحديد الأنواع المرغوب فيها، والتي تعتبر من وجهة نظر المشروع المالي أكثر مردودية وأكثر انسجاما مع معطيات العدالة الجبائية .

وتعود الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي أيضا إلى: تعقيد النظام الجبائي، عدم استقرار التشريعات، الضغط الجبائي.

5- الأسباب الخاصة بالإدارة الضريبية: إنّ تحقيق أهداف السياسة الضريبية يتطلب النظر إلى إمكانيات التطبيق فقد لا يكون مجدياً فرض ضرائب جديدة، أو رفع معدلات الضرائب إذا كانت تفتقر إلى وسائل تنفيذها، لأنّ هذا سيزيد الأمر تعقيداً، فالأمر هنا يتعلق بكفاءة الإدارة الضريبية، إذ أنّ النقائص الموجودة فيها هي التي تحدّ من كفاءتها، ومنه تدفع بالمكلف إلى التهرب الضريبي ².

ثانياً: آثار التهرب الضريبي

تعتبر الضرائب من أهم مصادر الدولة لتمويل نفقاتها و النهوض باقتصادها ويشكل التهرب الضريبي عائقاً أمام التنمية الاقتصادية في جميع الدول باختلاف مستوياتها الاقتصادية، حيث تعد مشكلة التهرب الضريبي إحدى

¹ نفس المرجع السابق، ص 81.

² عطية عبد الواحد، نفس المرجع السابق، 81 .

مظاهر الانحلال (السياسي، الاقتصادي والاجتماعي) وتترتب عنه آثار سلبية في مختلف الميادين على النحو التالي¹:

1- الآثار المالية: وهي أول الأعراض التي تظهر بحيث أن التهرب الضريبي يحدث خسائر في كبيرة في الخزينةومية وفقدانها لحصيلة معتبرة من المداخل المتوقعة من وراء الحصائل الضريبية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الديون لسد الفراغ المالي الكبير الذي يسببه التهرب الضريبي في الخزينة العمومية. إضافة لاختلال توازن ميزانية الدولة وإضعاف إيراداتها العامة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الضرائب².

2- الآثار الاقتصادية : تعتبر أداة للتحكم في النشاط الاقتصادي من خلال تمويل وتوجيه الأنشطة الاقتصادية ويؤدي التهرب من دفعها إلى إضعاف دور الدولة في المجال الاقتصادي ويمكن تحليل الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي كما يلي³:

أ- التأثير على المنافسة: يقود التهرب الضريبي بالإخلال بقواعد المنافسة حيث تكون المؤسسات المتهربة من دفع الضرائب أحسن وضعية من المؤسسات التي تلتزم بأداء واجباتها الضريبية وخاصة عندما تكون الضرائب مرتفعة، ذلك عن طريق الاستفادة من مبالغ الضرائب غير المتقطعة ومساهمتها في التمويل ومقوية مكانتها في السوق.

ب- التأثير على توجيه النشاط الاقتصادي: يؤدي التهرب الضريبي إلى جذب عناصر الإنتاج نحو الأنشطة التي تكثر فيها هذه الظاهرة، حيث يقوم المكلفون باختيار النشاط بناء على اعتبارات جبائية كمعدل الضرائب الخاص بالنشاط، وطريقة التحصيل ودرجة الحساسية اتجاه التهرب الضريبي وتوفر طرق التهرب من دفع الضريبة ومدى إمكانية الإفلات من قبضة الرقابة الجبائية وهو ما يوجه النشاط الاقتصادي إلى وجهة قد لا تخدم سياسة الدولة في توظيفها للضريبة.

ج- التأثير على الصناعة الوطنية: يؤدي التهرب الضريبي إلى زيادة حجم النقد المتاح في أيدي المتهربين، مما يدفعهم على زيادة إنفاقهم الاستهلاكي وزيادة إقبالهم على السلع المستوردة والأجنبية أحيانا والتي يسعى المشرع

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2003، ص 15.

² حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص50.

³ بوشري عبد الغاني، فعالية الرقابة وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي الجزائري 1999/2009، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011، ص80-81.

في الدول النامية إلى حماية الإنتاج الوطني منها وذلك نظير تمتعها بعامل الجودة والتنوع وهو ما تفتقده الصناعة الوطنية في بداية نشأتها وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب عليها بما يؤثر على سير تلك المشروعات ويضعف صمودها أمام منافسة السلع الأجنبية.

3- الآثار الاجتماعية :

يعمل التهرب الضريبي على إحداث الآثار الاجتماعية التالية¹:

- عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبئ الضريبة ومن ثم عدم عدالة توزيع العبء الضريبي.
- تعميق الفوارق الاجتماعية بين مختلف الطبقات الاجتماعية .
- انتشار الفساد الأخلاقي (ظاهرة الرشوة) بين موظفي القطاع.

المطلب الثالث : طرق التهرب الضريبي

تعدد أشكال التهرب الضريبي باختلاف نوع النشاط ومهارة المتهرب وقد أدى التفتح والتطور التكنولوجي وزيادة التعاملات الاقتصادية إلى تطور الطرق والأساليب المتبعة في التهرب الضريبي ومن أبرز هذه الطرق والأساليب المستعملة في ذلك ما يلي²:

1- التهرب الضريبي عن طريق تقديم معلومات محاسبية غير حقيقية: وذلك بلجوء المكلف إلى تقديم إقرار ضريبي استنادا إلى دفاتر وسجلات وحسابات مصطنعة مخالفة للدفاتر والسجلات الحقيقية بهدف التقليل من الإيرادات وزيادة النفقات ومن الأمثلة العملية لهذه الطريقة من التهرب :

- اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع
- توزيع الأرباح على شركاء وهميين أي غير موجودين أصلا
- التسجيل الوهمي لمبيعات مسترجعة أو خصومات تجارية ممنوحة
- تسجيل قيمة المبيعات بأقل من ثمنها الحقيقي بالتواطؤ مع الزبون .

¹ يونس أحمد البطريق، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1980، ص 134 .

² محمد فلاح، الغش الجبائي وتأثيره على دور الجباية في التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 37.

2- التهرب عن طريق إخفاء الممتلكات: يعتمد هذا النوع من التهرب على الإخفاء المتعمد لبعض الممتلكات مثل المخزونات وهذا يكون كلي أو جزئي ومن الأمثلة العملية لهذه الطريقة من طرق التهرب الضريبي:

- إخفاء جزء من المخزونات وبيعها سرا في السوق الموازية
- عدم التصريح بكل الأنشطة الممارسة من قبل المكلف .

3-التهرب عن طريق استغلال القانون: يتم ذلك باستغلال الامتيازات القانونية الممنوحة لبعض العمليات والنشاطات حيث يقوم بعض المكلفين بإدراج جزء من أنشطتهم ضمن الأنشطة المعفية أو التي لها إعفاء جزئي ومن الأمثلة الحية عن ذلك:

- تسجيل عملية بيع أصل من الأصول على أنها هبة .
- اعتبار عمليات توزيع الأرباح على المساهمين أنها رواتب وأجور.

خلاصة

إن ظاهرة التهرب الضريبي تهدف للتخلص والتخلص من أداء الواجب الضريبي، كما لاحظنا أن الظاهرة تحمل أضرار على الخزينة العمومية وهي تضر بالاقتصاد الوطني المظهر للعجز الذي تحدثه من خلال التأثير على حصيلة الإيرادات من الضرائب، ولهذا السبب ينبغي الوقوف أمام الظاهرة والحد منها وذلك بمحاربتها، من أجل ضمان مدا خيل مستقرة لخزينة الدولة وكذا ضمان حياة أفضل لأفراد المجتمع .

المبحث الثاني

تمهيد

لقد عمد المشرع الجزائري منذ سنة 1991 إلى اعتماد إصلاح تنظيمي وتشريعي من خلال إعادة هيكلة الإدارة الجبائية واستحداث هياكل جديدة من شأنها التقليل قدر الإمكان من ظاهرة التهرب الضريبي، بالإضافة إلى منح صلاحيات وسلطات واسعة لمفتشيات الضرائب للقيام بمهامها في الكشف عن حالات التهرب الضريبي . وفي هذا النطاق اعتمدنا على الدراسة الميدانية والتي محلها مفتشية الضرائب ببلدية الريح، قمنا بهذه الدراسة في مكتب جباية المؤسسات والمهن الحرة والذي يقوم بدراسة ملفات التهرب الضريبي، ومن خلال هذه الدراسة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: تعريف مفتشية الضرائب ببلدية الريح.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب ببلدية الريح .

المطلب الثالث: مهام المفتشية.

المبحث الثاني: تقديم عام لمفتشية الضرائب ببلدية الرباح .

قبل أن نقدم الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب ببلدية الرباح يجب أن نعطي نظرة عامة وتعريف شامل لمديرية الضرائب لولاية الوادي والتي تضم الفروع التي من بينها الفرع الذي أجرينا فيه الدراسة (مفتشية الضرائب ببلدية الرباح) في هذا المبحث حاولنا أن نعرف المفتشية محل الدراسة الميدانية وهيكلها التنظيمي، ومهامها.

المطلب الأول: تعريف مفتشية الضرائب ببلدية الرباح.

قبل الحديث عن المفتشية لابد من تقديم الهيئة التابعة لها وهي المديرية الولاية للضرائب لولاية الوادي.

أولا- المديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي: تعتبر إدارة الضرائب من الهيئات العمومية التي لها طابع المرفق العام تكتسب شخصية معنوية و ذات مهام ووظائف سيادية متمثلة في العمل الجبائي وهو تحديد الوعاء الضريبي و حساب الضريبة و تحصيلها و الرقابة على التصريحات وفق القوانين الجبائية السارية المفعول وهي قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، قانون الضرائب الغير مباشرة، قانون الطابع، قانون التسجيل و قانون الرسم على حجم المعاملات و قانون الإجراءات الجبائية.

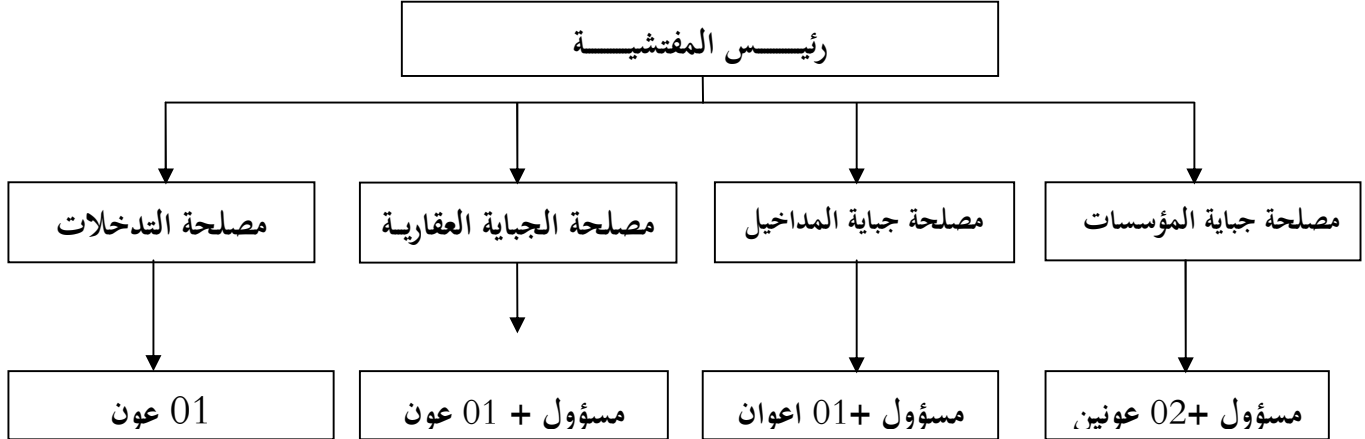
ثانيا- تعريف مفتشية الضرائب ببلدية الرباح: مفتشية الضرائب ببلدية الرباح هي مؤسسة تأسست في مارس 1993، وهي تظم إقليم بلديات (البياضة، الرياح، العقلة، النخلة، أمية ونسه، ووادي العنقدة)، وهي إدارة جبائية تقوم بمسك وتسيير ملفات المكلفين بالضريبة ومراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات كما تقوم بإرسال إشعارات الدفع للتاجر والحرفيين والصناع والمقاولين وترسلها إلى قبضة الضرائب للتحصيل.¹

¹ كريمة ذويب، رانيا نغموش علي، سهيلة غربي، دور مفتشيات الضرائب في تحسين نجاعة الإدارة الضريبية: دراسة حالة مفتشية الضرائب بالرباح، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015-2016، ص 14.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب ببلدية الرباح .

كما أنها تعتبر المقر الأول في إعداد برامج الرقابة الجبائية لكل سنة، وتقع في الجهة الغربية من بلدية الرباح يحدها من الغرب خزينة البلدية، وبجوارها دار الشباب، ومن جهة الشمالية البلدية، وتتكون من أربعة مصالح على رأسها رئيس المفتشية وهي¹:

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب بالرباح الوادي



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق مقدمة من مفتشية الضرائب بالرباح - الوادي-

أولاً: رئيس المفتشية: هو أعلى مسؤول على مستوى المفتشية ويعتبر المسير الفعلي لها ويقوم بإنجاز خطة السير الخاصة بالمفتشية ويمثل حلقة الوصل بين المديرية و المفتشية وإعطاء التعليمات الداخلية التي تخص سير عمل بها وكذلك الإضاء عن كل الوثائق التي تصدر من المفتشية والتعديلات التي ترسل للخاضعين للضريبة وكذلك يقوم بتقييم مدى فاعلية وحسن أداء الموظفين التابعين له .

ثانياً: مصلحة جباية المؤسسات: هي تشمل المصلحة العامة التي تقوم بفتح الملفات الجبائية وكذلك إرسال التصريحات العامة إلى الخاضعين تقوم هذه المصلحة بتوجيه المكلفين وإرشادهم وتلقى التصريحات الشهرية G50، والميزانيات السنوية ومراقبتها مع المعلومات التي تصلها وكذلك القيام بالتعديلات والتسويات الجبائية وإرسال الإبلاغ عليها وإصدار الجداول الفردية الخاصة بالتعديلات سوى كانت لأشخاص طبيعيين أو معنويين.

ثالثاً: مصلحة مداخل الأشخاص الطبيعيين: هي مصلحة تهتم بجباية مداخل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وتلقى التصريحات بمداخل نموذج G1 و G11 وكذلك تقوم بمراقبتها وإنجاز المصفوفات السنوية الخاصة

¹ مقابلة شخصية مع موظفي مفتشية الضرائب بالرباح، 06/09/2017، 2017./04/

بالضريبة على الدخل الإجمالي وكذلك الضريبة على أرباح الشركات وإرسالها إلى المركز الميكانيوغرافي للتثبيت وبعد صدور الجدول الجماعي للضريبة على الدخل الإجمالي يتم مراقبتها مع التصريحات المقدمة .

رابعا: مصلحة الجباية العقارية: هي مصلحة تقوم بتلقي التصريحات العقارية سواء كانت للرسم العقاري ورفع القمامة (التطهيري) TA و TF، أو تصريحات المداخل العقارية الخاصة بإيجار المحلات التجارية، وتقوم بإنجاز المصفوفات السنوية للرسم العقاري والرسم التطهيري، وإنجاز التسويات على تصريحات المعلومات الخاصة بإيجار المحلات التجارية، وإصدار الجداول الفردية الخاصة بالضريبة على إيجار العقارات .

خامسا: مصلحة التدخلات: هي مصلحة تتكون من رئيس مصلحة وعون تقوم بإنجاز جميع المعاينات الميدانية الخاصة بالأنشطة التجارية وذلك لتحديد رقم الأعمال أو معاينات تخص العتاد التابع لأحد الوكالات لدعم الاستثمار وذلك بمعاينة المخزونات أو معاينة العقارات وإنجاز محاضر تستغل كبطاقة معلومات .

المطلب الثالث: مهام المفتشية.

باعتبار المفتشية مقسمة إلى أربعة مصالح، فإن كل مصلحة لها وظائف ومهام تؤديها بانتظام من أجل نجاح سير العمل، وهي كالتالي¹:

أولا: مهام مصلحة جباية المؤسسات.

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة وفتح الملفات الجبائية الجديدة كما تنص عليها المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة الجزائري لسنة 2016 .

- تكوين الملفات الجبائية، بحيث يقوم الأشخاص مهما كانت صفتهم طبيعيين أو معنويين بتكوين ملف جبائي يودع لدى مفتشية الضرائب التابعة للمنظمة التي سوف يزاولون بها نشاطهم.

1- المقارنة: بعد إحضار الوثائق الجبائية من طرف المكلف ومقارنتها ببعضها البعض وحساب المبالغ سوى كانت مشتريات أو مقبوضات كانت مصرح بها أو واردة في كشوفات مشتريات مع التصريحات الشهرية و السنوية وقوائم فواتير الشراء التي تحل الرسم على القيمة المضافة المسترجعة مع إن كانت له بعض شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وبعد مقارنتها ببعضها البعض يأتي التقرير .

¹ مقابلة شخصية مع موظفي مفتشية الضرائب بالرباح، 2017/04/13، 10:30.

2- الإبلاغ عن التعديلات C4:

ترسل هذه الوثيقة إلى المكلف بالضريبة وتحتوي على التعديلات المزمع إجراؤها خلال سنوات المحاسبة التي تمت مراقبتها مع ذكر المواد القانونية التي تنص عن هذه التصحيحات .

والخاضع لضريبة الحق في الرد خلال (30) يوما من إرسال هذا الإبلاغ طبقا للقانون .

حالات التعديلات المزمع القيام بها:

1- الحالة الأولى: في حالة ما إذا لم يستلم C4 ومرت المدة القانونية، يتم إصدار التعديل في الجدول الفوري ويتم الإبلاغ النهائي عن التعديل في هذه الحالة يصبح الخاضع مطالب بالضريبة الصادرة في الجداول الفردية أو التبريرات .

2- الحالة الثانية: الخاضع لضريبة استلم الإبلاغ ولديه ملاحظات عن التعديلات الواردة في الإبلاغ C4 في هذه الحالة يكون لديه الحق في الرد خلال (30) يوما حتى يقنع المصلحة بالتنازل عن التعديلات إن كان لديه الحق في هذه الحالة يعاد حساب التعديلات حسب المعلومات الجديدة المتوفرة لدى المصلحة .

- إعداد المصفوفات الخاصة بأرباح الشركات .

ثانيا: مهام مصلحة مداخل الأشخاص الطبيعيين .

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة.

- استقبال التصريحات المداخل مع مراقبة التصريحات، وحساب الضريبة على الدخل.

عندما يصرح مكلف بالضريبة ملزم بتقديم تصريحات تتضمن الإشارة إلى الأسس أو العناصر التي اعتمد لتحديد وعاء الضريبة أو بين دخلا أو ربحا ناقصا أو غير صحيح، يزداد على مبلغ الحقوق التي تملص منها أو أخل بها كما تنص المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2016.

10 %: إذا كان المبلغ الحقوق المتملص منها يقل على مبلغ 50,000 دج أو يساويه .

15 %: إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50,000 دج و يقل عن مبلغ 200,000 دج أو يساويه

- إعداد المصفوفات الخاصة بالمداحيل.

- إرسال واستقبال كشف الربط الخاص بالضريبة على الدخل.

ثالثا: مهام مصلحة الجبائية العقارية:

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة.

- مراقبة تصريحات المؤجرين.

- إعداد مصفوفة المداحيل على العقارات المبنية و غير المبنية.

- مراقبة تسيير الضريبة على العقارات والضريبة على الثروة.

- القيام من حين لآخر بإحصاء العقارات وخاصة البنايات الجديدة.

رابعا: مصلحة التدخلات:

- فتح محضر معاينة للمكلفين بالضريبة.

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة، وخاصة الجدد منهم لتوعيتهم لمفهوم الضريبة.

- البحث عن المادة الخاضعة للضريبة.

- استقبال وبعث كشوف المعلومات.

خلاصة

من خلال ما جاء في هذا المبحث استنتج الدور الهام الذي تلعبه مفتشية الضرائب ببلدية الرباح في مكافحة التهرب الضريبي و السعي للحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال الرقابة الجبائية بكل أشكالها وإبلاغ بنتائج التحقيقات من خلال التبليغ الأولي.

المبحث الثالث

تمهيد

بعد الدراسة للجانب النظري في المبحثين السابقين، وعرض لظاهرة التهرب الضريبي وما يحيط بها من مفاهيم وتبيين مدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

وبما أن الدراسة النظرية لا يمكن أن تحقق الهدف المرجو إذ لم تكن مرفقة بدراسة تطبيقية مأخوذة من الواقع فإننا اخترنا مفتشية الضرائب بلدية الرباح، وقمنا بدراستها كحالة تطبيقية من أجل دعم الدراسة النظرية التي قمنا بها سابقا.

للتعرف عن قرب عن دور وإسهام هذه المفتشية للحد أو للتقليل من ظاهرة التهرب الضريبي من جهة وفرض العدالة الضريبية من جهة أخرى والتي تعتبر هذه الأخيرة من أهم القواعد الضريبية.

وذلك من خلال الثلاث المطالب التالية:

المطلب الأول: وسائل مكافحة التهرب الضريبي.

المطلب الثاني: تقديم وتحليل الملفات المدروسة.

المطلب الثالث: الحقوق المستحقة والعقوبات المفروضة.

المبحث الثالث: إسهامات مفتشية الضرائب ببلدية الرباح في مكافحة التهرب الضريبي.

إن الآثار الضارة الناجمة عن الغش والتهرب الضريبي تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني والخزينة العمومية، أدى إلى عدم تحقيق سياسة اقتصادية فعالة، من أجل هذا وجب على السلطات المختصة مواجهة الظاهرتين باتخاذ إجراءات صارمة لمكافحةتهما وكذلك إيجاد أساليب منظمة تحت إطار قانوني، ووسائل المكافحة هذه تتميز ما فقط الإدارة الجبائية عن طريق الضوابط الجبائية ذات فعالية في الميدان.

المطلب الأول: وسائل مكافحة التهرب الضريبي.

أولا: الرقابة الجبائية.

تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تسعى الإدارة من ورائها للمحافظة على حقوق الخزينة العمومية، من خلال محاربة الغش أو التخفيض من حدته، فالرقابة تعتبر وسيلة للإدارة الضريبية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في اقتراحات المكلفين، وإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات¹.

وبالتالي فالرقابة الجبائية هي مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التأكد من صحة ومصداقية التصريحات الجبائية من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة و تقويمها.

أيضا هي تلك العمليات المنتظمة التي تقوم بها الإدارة الجبائية بغية التأكد من التصريحات الضريبية للمكلف ومطابقتها مع ما هو موجود في الواقع، فهي حق من حقوق الدولة تمارسه الإدارة الضريبية في صورة منتظمة وقانونية. كما تهدف الرقابة للكشف عن مواقع التهرب الضريبي ثم استرداد حقوق الدولة الواجبة التحصيل كما ينصب اهتمامها في المحافظة على موارد الخزينة العمومية².

بـ الجبائية هي مفهوم قانوني ويمكن تعريفها على أنها السلطة المخولة للإدارة الضريبية بمراقبة التصريحات والوثائق المستعملة لتحديد كل ضريبة أو رسم أو حق أو إتاوة³.

¹ Claude Laurent, **contrôle fiscale**, la vérification personnelle, Bayausaine , France, 1995, p 54

² عوادي مصطفى، زين يونس، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 18.

³ عبد الفتاح صحن، مبادئ وأسس المراجعة، ط 2، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1997، ص 04.

1- أهداف الرقابة الجبائية.

من خلال تعريفنا للرقابة الجبائية يمكننا استخلاص بعض الأهداف نذكرها كالآتي¹:

أ- الهدف القانوني: يتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة.

ب- الهدف الإداري: تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية بزيادة فعاليتها من خلال المعلومات التي تقدمها في تحديد التنبيه إلى أوجه النقص في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الضريبية على اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة.

ج- الهدف المالي والاقتصادي: تحافظ الرقابة الجبائية على الاموال العامة من التلاعب والسرقة والضياع، بالإضافة لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، بالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق مما يؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

د- الهدف الاجتماعي: تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة ومحاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال.

من المؤهل للقيام بالرقابة الجبائية؟²

هـ- الأجهزة المكلفة بالرقابة: تضطلع بمهام الرقابة الجبائية أربعة أجهزة:

- ❖ مصالح البحث والمراجعات التابعة لمديرية البحث والمراجعات، تتمتع بصلاحيات التدخل على مستوى القطر الوطني للتحقيق في وضعية كبار المكلفين بالضريبة لأهمية نشاطهم.
- ❖ المديرية الفرعية للرقابة الجبائية التابعة للمديريات الولائية للضرائب في إطار الإقليم الإداري للولاية.
- ❖ المصلحة الرئيسية للمراقبة الجبائية التابعة لمركز الضرائب.
- ❖ مديرية المؤسسات الكبرى.

¹ محمد أوسرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات، ط 1، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، 2009، ص ص 202-203.

² المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية، الجزائر، 2016، ص ص 08-09.

و- **الأعوان المكلفين بالرقابة:** كل عون تابع للإدارة الجبائية الذي له رتبة مفتش على الأقل له الكفاءة لإجراء تحقيق في ما يخص التصريحات الضريبية (طبقاً لأحكام المادة 20-2 من ق.إ.ج)، يجب أن يكون المحقق حاملاً بطاقة إنتداب تسلم له من المديرية العامة للضرائب تبين صفته.

ماهي المدة الخاضعة للمراقبة ؟

الحالة العامة: إن تصريحات الأربع سنوات الأخيرة لرقم الأعمال والإيرادات المهنية، المداخل والأرباح يمكنها أن تكون محل الرقابة طبقاً للمادة 39 من ق.إ.ج. لسنة 2016.

مثال: خلال سنة 2015 بإمكان الإدارة الجبائية أن تقوم بالتحقيق في تصريحات الدخل لسنوات (2011-2012-2013-2014).

الحالة الخاصة (استثناء): تضاف استثناء سنتين للتقادم المذكور آنفاً في حالة ما إذا قامت الإدارة برفع دعوى قضائية عند ثبوت أن المكلف بالضريبة قد لجأ إلى طرق تدليسية (حسب المادة 326 من ق.ض.م. والمادة 110 من ق.إ.ج الجزائري لسنة 2016).

2- أشكال الرقابة الجبائية.

للمراقبة الجبائية ثلاثة أشكال متتابعة ومتكاملة وتتمثل في¹:

أ- الرقابة الشكلية Le contrôle formel : هي أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلفين وهدفها ضمان أن التصريحات المقدمة كتبت بطريقة صحيحة من الناحية الشكلية ومقارنتها بالمعلومات التي تتوفر لدى مصلحة الضرائب.

ب- الرقابة على الوثائق Le contrôle sur pièce : الرقابة على الوثائق تتم بفحص شامل للتصريحات الضريبية المكتوبة بمقارنتها بالمعلومات المتوفرة في الملف الضريبي للمكلف الذي يكون بحوزة الإدارة وكذا بحمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من بعض الإدارات والمتعلقة بالبيانات التي أبرمها معها المكلف.

¹ محمد أوسريز، محمد حمو، نفس المرجع السابق، ص 203-204.

فالمراقب يقوم بتحليل ودراسة مدى ترابط الأرقام المقدمة في سنة التصريح مقارنة مع السنوات السابقة للوصول لاكتشاف الأخطاء المرتكبة وفي حالة وجود بعض الغموض بإمكانه طلب توضيحات من المكلف بصيغة شفوية أو كتابية فيما يخص المعلومات، أما في حالة رفض المكلف للطلب يعيد المحقق كتابة طلب آخر يوضح فيه النقاط التي يراها ضرورية للحصول على تبريرات وتوضيحات، إذ أن الهدف من الرقابة على الوثائق هو اكتشاف المكلفين الغير أمناء وتصحيح الأخطاء المرتكبة في التصريحات كما تساعد في اختيار الملفات التي تشكل موضوعا للرقابة المعمقة، لكن إذا وجد المحقق أن هذه الإجراءات غير كافية سيلجأ إلى نوع آخر من الرقابة هي الرقابة الخارجية. **ج- الرقابة في عين المكان:** تتمثل في الرقابة الخارجية في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين للأماكن التي ل فيها المكلفون بالضريبة نشاطاتهم، إذ تهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة الإقرارات المصرح بها، من خلال الفحص الميداني للوثائق المحاسبية وتبريراتها اللازمة وذلك لمحاولة الكشف عن احتمالات التهرب الضريبي.

ثانيا: التحقيق الجبائي والعقوبات المفروضة.

1- التحقيق الجبائي: تختلف أشكال الرقابة باختلاف الطريقة المستعملة في التحقيق وحسب الهدف المراد الوصول إليه، فنجد الرقابة بعين المكان تهدف إلى مراجعة كل الدفاتر المحاسبية عن طريق إجراء التحقيق الجبائي بطريقة منهجية حيث تحول التشريعات الجبائية للإدارة حق ممارسة التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية العامة، بهدف التأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين ويأتي هذا الإجراء للحد من التهرب الضريبي¹.

2- العقوبات المفروضة: لضمان احترام الواجبات الجبائية ومعاقبة كل من حاول التخلص من الضريبة فرض المشرع الجزائري جملة من العقوبات والجزاءات المتنوعة وذلك حسب طبيعة المخالفة المرتكبة من طرف المكلف إذ تتمثل هذه العقوبات في:

أ-العقوبات الجبائية: كتعويض عن الاختلال في مداخيل الخزينة ومخالفة النظام العام توجد عدة غرامات تتنوع حسب الحالة كما يلي²:

¹ ناصر مراد، نفس المرجع السابق، ص 55.

² المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، الجزائر، 2017، ص ص 49-50.

أ- 1 عقوبة عدم التصريح بالوجود: تنص المادة 194 من ق.ض.م الجزائري لسنة 2017 على انه تطبق عقوبة جبائية قدرها 30000 دج على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم التصريح بالوجود خلال الثلاثين يوما الأولى من بداية النشاط.

يعاقب بغرامة مالية تقدر بـ 5000 دج المكلفين الذين يخضعون للنظام الجزائي، الذين لا يمسون الدفاتر المرقمة والمسجلة.

أ- 2 عقوبة عدم التصريح السنوي: بموجب الفقرة الأولى من المادة 192 من ق.ض.م الجزائري لسنة 2017 على أنه تفرض تلقائيا غرامة جبائية على المكلف الذي لم يقدم التصريح السنوي حسب الحالة، إما بصدد IRG أو IBS إلى 25% وذلك ضمن الشروط المحددة في المادة 322 من قانون الضرائب المباشرة الجزائري لسنة 2017 يترتب على الإيداع المتأخر للتصريحات التي تحمل عبارة "لا شيء" والتصريحات التي تكتتب من طرف المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاء ضريبي أو الذين يتحصلون على نتائج عاجزة تطبيق الغرامات التالية¹:

✓ 2500 دج عندما تكون مدة التأخير شهرا واحدا.

✓ 5000 دج عندما يتجاوز التأخير شهرا واحدا ويقل عن الشهرين.

✓ 10000 دج عندما يتجاوز التأخير الشهرين.

أ- 3 عقوبة التأخر في تقديم التصريح: يترتب عن تقديم التصريحات للإدارة الجبائية بعد الآجال المحددة قانونيا عقوبة جبائية متمثلة في تطبيق التأسيس التلقائي بالإضافة إلى نسبة مضاعفة من مبلغ الضريبة حسب نوع الضريبة ومدة التأخير كما يلي:

• فيما يخص الضرائب المباشرة (IRG و IBS) تقتضي أحكام المادة 322 من ق.ض.م أن تكون النسبة مضاعفة من مبلغ الضريبة كما يلي:

✓ 10% إذا لم تتعدى مدة التأخير شهر واحد.

✓ 20% إذا لم تتعدى مدة التأخير شهرين .

✓ 25% إذا لم يصل التصريح للإدارة ضمن أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ التبليغ.

¹ المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، نفس المرجع السابق، ص 82.

- أما فيما يخص TVA فقد نصت عليه المادة 115 من ق.ر.ع، فإنه يترتب على الإيداع المتأخر للتصريح المتعلق برقم الأعمال عقوبة جبائية نسبتها 10% وترفع هذه الغرامة إلى 25% بعد إعدار المدين بالضريبة، عن طريق إرسال موصى عليها مع وصل استلام بتسوية وضعيته في أجل شهر واحد¹.

2-العقوبات الجبائية: بالنسبة ل IRG و IBS، كل من حاول التخلص أو التملص باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضريبة التي يخضع لها أو تصفيتها سواء كلياً أو جزئياً فإنه يعاقب بغرامة مالية مبلغها بين 5000 و 20000 دج ويجبس لمدة خمسة سنوات أو بإحدى العقوبتين.

إضافة إلى الغرامات الجبائية قد يتعرض المكلف إلى عقوبات جنائية، كما جاء في المادة 117 من ق.ر.م. الجزائري لسنة 2017 التي تنص على أنه من تملص أو حاول التملص بصفة جزئية أو كلية عن طريق استعماله لطرق تدليسية يعاقب بغرامة تتراوح بين 50000 و 100000 دج وعقوبة الحبس من سنة إلى خمسة سنوات أو بإحدى العقوبتين.

كما يمكن للإدارة الجبائية اللجوء إلى بعض الطرق الأخرى كأسلوب عقابي كمنع المكلف من مزاولة نشاطه المهني، غلق بعض مقراته، توقيف الحساب البنكي وحجز ممتلكاته.

3-العقوبات الإضافية: هي عبارة عن عقوبات تصحيحية تقوم بها الإدارة الضريبية فعندما تكون حالات الغش والعمليات التدليسية والضرائب غير المدفوعة تفوق 10% من مبلغ الضرائب التي يجب دفعها، تكون العقوبات على الشكل التالي:

- ✓ 100% فيما يخص الرسم على القيمة المضافة (TVA).
- ✓ 100% فيما يخص الرسم على النشاط المهني (TAP).
- ✓ 100% فيما يخص الرسم على النشاط المهني (TAP).
- ✓ 100% فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي و أرباح الشركات (IRG, IBS).
- ✓ 100% فيما يخص حقوق الطابع (DROIT DE TIMBRE).

¹ المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، الجزائر، 2017، ص 32.

ثالثا: الإجراءات والحلول الوقائية (التحسيسية)

إن من الاجراءات والحلول الوقائية لمكافحة الغش والتهرب الضريبي، التخلص من الفساد الإداري وذلك عبر الإصلاح الإداري، ووضع اجراءات لمساءلة كافة الموظفين ومتابعة أرصدتهم وأملاكهم وهو موضوع ممكن حتى بوجود السرية المصرفية، يأتي بعدها¹:

1- زيادة الوعي الضريبي: لدى لكلفين عن طريق تعريف أفراد المجتمع بواجباتهم الضريبية بشتى الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة وتنظيم الندوات المتخصصة لشرح بنود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في مجال الضريبة وكيفية احتسابها وتحصيلها الأمر الذي سيؤدي إلى غرس القيم الاجتماعية والأخلاقية الصالحة في نفوس المواطنين وتعريفهم بأهمية الضريبة باعتبارها إحدى الوسائل التي تعين الدولة على القيام بالمنجزات ومشاريع تعود بالخير على عموم المواطنين ولا بأس من التذكير أيضا ببعض المشروعات التي أقيمت بمساعدة الإيرادات التي تحصلها الدولة من أداء الأفراد لواجباتهم الضريبية، لا يمكن للقطاع العام القيام بهذا الدور كونه طرف، وضرورة إشراك القطاع المدني ليكون فعالا في دوره التثقيفي.

2-إعادة النظر بالعقوبات في القوانين النافذة على المتهربين من الضرائب، مع التأكيد على أن التهرب الضريبي يعني اعتداء على حقوق أفراد المجتمع كافة وتحميل مسؤولية جزائية ومدنية وتأديبية على جميع الشركاء في التهرب الضريبي من مجالس الادارة ومحاسبين قانونيين واعتبار كل من لديه معرفة بموضوع التهرب ولم يقم بالإبلاغ شريكا بهذا التهرب وضرورة وجود ضابط أمان لتقييم العقوبات وواقعها الاجتماعي.

3 -التأكيد على مبدأ العدالة الضريبية مما يستدعي تحديد نسب ومقاييس معتدلة للضرائب حتى لا يتولد لدى المكلف بأنه يقع تحت أعباء ضريبية تتجاوز طاقته المالية لكي لا يندفع لممارسة أية حالة من حالات التهرب أو الغش الضريبي².

4-متابعة المشكلات التي يفرزها تطبيق القوانين: عبر إحداث جهة مدنية معينة مستقلة عن الإدارة العامة والعمل على سد كل الثغرات التي تظهر أثناء التنفيذ، فيمكن اللجوء إلى جباية الضريبة من المنبع مع مراعاة

¹ محمد سليم وهبه، التهرب الضريبي-واقع وتوصيات، المؤتمر الثاني، الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء، اليمن، يومي 26-27 جويلية، 2010، صص 22-25.

² سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة) جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص53.

المبحث الثالث إسهامات مفتشية الضرائب بلدية الرباح في مكافحة التهرب الضريبي

نام الرقابة على التصاريح التي يتقدم بها الأفراد لإدارات الضرائب عن دخلهم وذلك للتحقق من صحة البيانات الواردة فيها ودراستها ومقارنتها وهنا يأتي انشاء (بنك المعلومات) مستقل للقيام بهذه الدراسة والمقارنة.

5-دعم الإدارات المكلفة بجباية الضرائب بأعداد كافية من العاملين الأكفاء وتزويدها بما تحتاج من أجهزة ومعدات آلية متطورة تتلاءم مع درجة المهمة الملقة على عاتقها إذ أن مكافحة التهرب والغش الضريبي تعني قبل كل شيء وجود أداة ضريبية عالية الكفاءة. واتباع الآليات التي تحافظ على نزاهة الموظف العام.

6- الاعتماد على تـبـليـغات الغير: ومنح مكافأة مالية لمن يقوم بهذا التبليغ وحمايته عند وجود موظفين فاسدين وتسهيل وسائل الافصاح والتبليغ.

7- الاستفادة من التشريعات والتجارب السابقة وذلك بالنظر إلى مختلف دول العالم في التعامل مع المتهربين ضريبيا.

8- تناقل المعلومات بصفة دورية وبطريقة متطورة وآلية بين مختلف الهيئات للقضاء عن عملية سرقة المال العام.

المطلب الثاني: تقديم وتحليل الملفات المدروسة.

قامت المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالعديد من عمليات التحقيق الجبائي عن طريق فحص وتحليل الملفات المطروحة من قبل المفتشيات التابعة للولاية بحيث كانت الملفات المنجزة كما يلي:

الجدول (01): عدد الملفات المنجزة للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية من 2013 إلى 2016.

السنوات		الملفات الخاضعة للتحقيق الجبائي				الانحراف في عدد الملفات			
		2013	2014	2015	2016	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
نوع التحقيق						الفرق	%	الفرق	%
VC		14	15	20	22	1	7.14	5	75
VCP		10	04	11	10	-6	-60	7	175
VASFE		06	02	05	07	-4	-66.67	3	150
المجموع		30	21	36	39	-9	-30	15	71.42

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات مقدمة من مكتب التحقيقات الجبائية بمديرية الضرائب لولاية الوادي.

من خلال الجدول يمكن القول بأن المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية كانت تستلم الملفات المقترحة من طرف مختلف المفتشيات الإقليمية التابعة للمديرية الولائية بالوادي للخصوع لعملية التحقيق، فبعد فرز وتحديد الملفات من طرف مديرية الأبحاث والتدقيقات، يتم دراسة وفحص الملفات المبرجة ثم مباشرة عملية التحقيق، نلاحظ أن هناك زيادة في عدد الملفات الخاضعة بالنسبة للتحقيق في المحاسبة من سنة لأخرى وذلك بمعدل انحراف في سنة 2013 مقارنة بسنة 2014 يقدر بـ: $14-15=1$.

في سنة 2013 إلى 2016 على التوالي: 7.14 %، 10 %، ثم ارتفعت بنسبة 75 % $(100 \times 1) = 14 = 7.14$ وبانحراف إجمالي يقدر بـ 92.14 %.

أما بالنسبة للتحقيق المصوب في المحاسبة فقد انخفضت في سنة 2014 بالمقارنة مع سنة 2013 بمقدار 60 % وفي المقابل في سنة 2015 ارتفعت عدد الملفات المنجزة بنسبة 175 %، أما في السنة الموالية فقد سجلت انخفاضا في عدد الملفات المدروسة بنسبة 9 %.

فيما يتعلق بعدد الملفات المدروسة في التحقيق المعمق لمحمل الوضعية الجبائية فقد انخفضت في سنة 2014 بنسبة 66.67 %، أما في سنة 2015 فقد سجلت ارتفاعا كبيرا قدر بـ 150 % واستمر ارتفاعها في سنة 2016 كما هو موضح في الجدول السابق.

وفي مجموع الملفات التي حقق فيها من طرف المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية فإنه قد سجل انخفاضا في الملفات المحقق فيها في سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 بنسبة 30 %، ثم ارتفعت بنسبة 71.42 % و 8.33 % في سنة 2015 و 2016 على التوالي.

وفي الأخير يمكننا القول بأن فعالية التحقيق الجبائي تبرز في عدد الملفات المنجزة، حيث أنه كلما انخفض عدد الملفات المنجزة يصاحبه انخفاض في الفعالية، بالتالي انخفاض في نسب الغش والتهرب الضريبي وفي عدد المتهربين من دفع مستحقاتهم للإدارة الضريبية والعكس صحيح.

المطلب الثالث: الحقوق المستحقة والعقوبات المفروضة.

بعد تشكيل وتحديد الأسس الخاضعة لكل نوع من الضرائب في التبليغ الأولي (التمهيدي)، وجب حساب الحقوق المستحقة للخزينة العمومية، إضافة لغرامات التأخير أو كعقوبات لتهرب المكلف عن أداء واجباته اتجاه

المبحث الثالث إسهامات مفتشية الضرائب بلدية الرباح في مكافحة التهرب الضريبي

الإدارة الضريبية، بحيث تضمن التبليغ النهائي الحقوق الخاصة بكل نوع من أنواع الضرائب التي شملها التحقيق، إضافة لمعدل ومجموع العقوبات:

الجدول (02): الحقوق الخاصة بالرسم على النشاط المهني TAP: (الوحدة= ألف دج)

السنة	الحقوق المستحقة	الحقوق المدفوعة	الفارق	غرامات التأخير		المجموع
				المعدل	المبلغ	
2010	260,316	259,868	448	10%	44	492

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق إدارية خاصة بمكتب التحقيقات الجبائية.و.الوادي.

بعد حساب الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني وبعد ظهور فارق بين الأسس المحصل عليه والأساس المصرح به سببه تهرب جزئي للمكلف من أداء واجبه الضريبي، حيث تم ضرب الأسس المصرح به في معدل النشاط الذي كان يقدر بـ 2% وذلك لمعرفة الحقوق المدفوعة، لفرض الغرامة المناسبة والتي قدرت بـ 10%، قام المكلف بدفع الفرق بين الحقوق المستحقة إضافة لمبلغ الغرامة.

الجدول (03) الحقوق الخاصة بالرسم على القيمة المضافة TVA: (الوحدة= مليون دج)

السنة	الحقوق المستحقة	الحقوق المدفوعة	الفارق	غرامات التأخير		المجموع
				المعدل	المبلغ	
2010	2,212,688	2,208,884	3804	10%	380	4.184

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق إدارية خاصة بمكتب التحقيقات الجبائية -الوادي-

تم فرض غرامة جبائية بـ 10% بسبب تملص المكلف من دفع كل المبلغ المستحق عليه، إذ كان معدل TVA المطبق 17%، حيث بقي عليه مبلغ بـ 3804 دج لم يتم بدفعه، بالتالي قام المكلف بدفع المبلغ المتبقي مضافا إليه مبلغ الغرامة.

المبحث الثالث إسهامات مفتشية الضرائب بلدية الرباح في مكافحة التهرب الضريبي

الجدول (04) الحسومات على الرسم على القيمة المضافة المطالب باسترجاعها: (الوحدة= ألف دج)

السنة	الرسم على القيمة المضافة المطالب باسترجاعه	غرامات التأخير		المجموع
		المعدل	المبلغ	
2010	1.042	%25	264	1,321
2012	43.853	%25	8,738	43,691
المجموع	36,010	-----	9,002	45,012

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق إدارية خاصة بمكتب التحقيقات الجبائية و.الوادي.

كانت هناك فواتير شراء مستفيدة من الحسم على الرسم على القيمة المضافة للسنتين المذكورتين في الجدول ولم يصرح بها المكلف، الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات عليه لقيامه بعدم التصريح.

الجدول (05) الحقوق الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG: (الوحدة= ألف دج)

السنة	الحقوق المستحقة	الحقوق المدفوعة	الفارق	غرامات التأخير		المجموع
				المعدل	المبلغ	
2010	140,249	21,375	118,874	%15	17,831	136,705
2011	110,385	68,066	42,319	%10	4,231	46,550
2012	283,689	34,859	248,830	%25	62,207	311,037
2013	245,167	53,191	53,191	%15	28,796	220,772
المجموع			601,999	-----	113,065	715,064

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق إدارية خاصة بمكتب التحقيقات الجبائية- الوادي-

حسب الجدول أعلاه نلاحظ تخفيض معدل التسعيرة التلقائية بناء على التبريرات التي قدمها المكلف لفرقة التحقيق وبعد حساب الحقوق المدفوعة من طرف المعني ظهرت فوارق في كل السنوات التي كانت محل الدراسة، قامت الإدارة بفرض غرامات بمعدلات مختلفة على كل سنة، حيث في الأخير كان مجموع المبلغ الواجب على المكلف بدفعه لفائدة الخزينة العمومية 715,064 دج.

المبحث الثالث إسهامات مفتشية الضرائب بلدية الرباح في مكافحة التهرب الضريبي

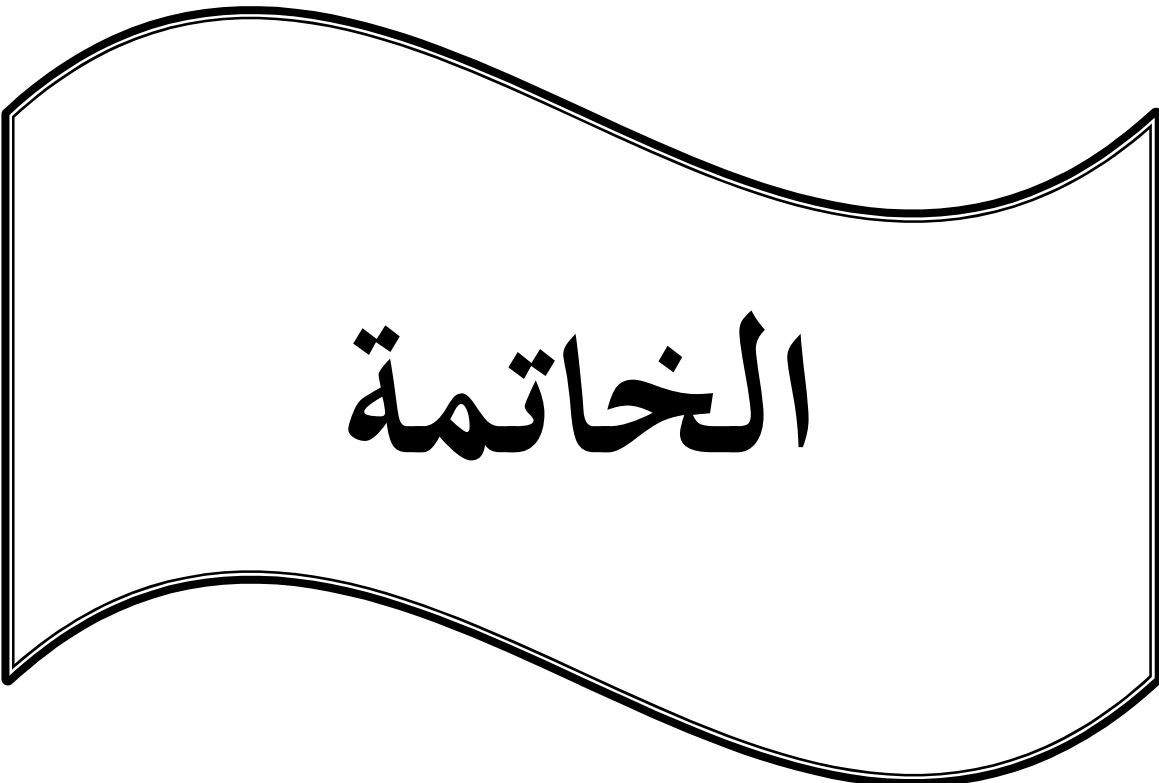
الجدول (06) الحقوق الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور: (الوحدة= ألف دج)

السنة	الحقوق المستحقة	الحقوق المدفوعة	الفارق	غرامات التأخير		المجموع
				المعدل	المبلغ	
2012	316,272	لا شيء	31,627	%10	3,162	34,789
2013	316,272	لا شيء	31,627	%10	3,162	34,789
المجموع			63,254	-----	6,324	69,578

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق مكتب التحقيقات الجبائية - الوادي.

لم يقيم المكلف بالتصريح بعاملين اثنين بالنسبة للسنتين المذكورتين في الجدول، بحيث كان معدل الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور المطبق يقدر بـ 20% على كل عامل وعليه تم فرض غرامة جبائية بمعدل 10% على الحقوق المستحقة على كل عامل.

قائمة المراجع

A decorative frame with a wavy, undulating border, resembling a stylized wave or a piece of fabric. It is centered on the page and contains the text.

الخاتمة

الخاتمة :

إن مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي من أصعب الأمور التي تؤرق بال المفكرين و المشرعين في كل الدول وذلك لتعدد الظاهرة و إرتباطها بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ،إضافة لاحتوائها على طرق احتيال يصعب اكتشافها ،فالمكلف يتهرب إما بطرق مشروعة أو غير مشروعة بلجوءه إلى التزوير ومخالفة القوانين الضريبية لعدة أسباب منها ما يتعلق بالنظام الضريبي الذي يتسم بالغموض وعدم الاستقرار ومنها ما يتعلق بالإدارة الضريبية لتعدد إجراءاتها، إضافة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية ، بحيث عمدت الجزائر إلى انتهاز جملة من الوسائل لمكافحة التهرب الضريبي ليكون من أهم هذه الوسائل الرقابة الجبائية .

من خلال دراستنا للموضوع يتضح لنا الدور الفعال الذي تلعبه مفتشيات الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي والتقليل من أثاره السلبية التي ترهق كاهل الخزينة العامة .

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : تساهم العدالة الجبائية في الحد من ارتفاع الضرائب و التهرب الضريبي .

الفرضية الثانية: من خلال ما جاء في الفرضية الثانية (التهرب الضريبي هو الوسيلة التي يلجأ إليها المكلف لتجنب أداء التزاماته الضريبية) صحيح المكلف يستخدم التهرب الضريبي للتستر عن نشاطه.

الفرضية الثالثة : ومن خلال ما جاء في الفرضية الثانية التي تتضمن (تعتمد الرقابة الجبائية في مكافحة نزيف التهرب الضريبي على التحقيق في المحاسبة والتحقيق المصوب في المحاسبة وكذا التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية فصحيح أن الرقابة الجبائية تعتمد بالدرجة الأولى على ما جاء في الفرضية أعلاه، لكن هناك أنواع أخرى، تعتمد عليها كالرقابة على الوثائق والرقابة عن طريق الفرق المختلطة وكذا الرقابة على المعاملات العقارية).

الفرضية الرابعة : إضافة إلى ما جاء في الفرضية الرابعة والمتضمنة ما يلي: (رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في جمال الرقابة الجبائية إلا أننا لا تزال غير قادرة على القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي)، فذلك نظرا للصعوبات والمشاكل التي تشكل عائقا دون تحقيق الأهداف المرجوة منها، ولذلك يجب على الدولة إيجاد التدابير والإجراءات الكفيلة بتحسين فعالية الرقابة الجبائية والتي هي مرهونة بتدعيم آلياتها وأجهزتها .

النتائج المتوصل إليها :

فمن خلال دراستنا لدور مفتشية الضرائب بالرباح في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي والذي تضمن إشكالية محورية للدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي :

- يعرف التهرب الضريبي بصفة عامة على أنه التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية .
- يلجأ المكلفين الضريبة للتهرب من دفع مستحقاتهم بتقديم تصريحات مغالطة لا تعطي صورة حقيقية للوضع المالي للمكلف وهذا ما يعكس سلبا على الاقتصاد.
- مع صعوبة القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي ، إلا أنه يمكن التقليل منها عن طريق وسائل قانونية رادعة وأخرى تحسيسية ، إذ لابد من إصلاح الإدارة الضريبة كأول إجراء في سبيل مكافحة الظاهرة وإقامة دورات تكوينية مع الأكاديميين ، فما يلاحظ على العديد من الموظفين في هذا الجانب غياب الإطار النظري الذي يساعد على ترسيخ الأفكار واكتساب خبرات جديدة ، كل هذا يبقى محدود الفعالية ما لم يتجسد باليات قانونية ميدانية تعتمد عليها المصالح الرقابية للقيام بعمليات التحقيق الجبائي المخول لها قانونا؛
- يمكن أن يؤدي التحقيق الجبائي دورا فعالا وهاما في الكشف عن مواطن التهرب الضريبي واسترجاع مبالغ هامة لخزينة الدولة ، ألا أن هذا يحتاج للكثير من الدعم لتحقيق الفعالية والجودة المطلوبة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية ، كذلك يمكن للتحفيزات المقدمة للمحققين وأعاون الإدارة الضريبة سواء ماديا أو معنويا أن ترفع من مرد ودية عملهم وهذا ما يبعدهم عن كل تأثير خارجي قد يخل باستقلاليتهم وتحيزهم للممولين .

التوصيات :

وبناء على النتائج المتوصل إليها تم صياغة بعض التوصيات كالآتي :

- يجب الاطلاع الدائم على القوانين الضريبية مع كل المستجدات المتعلقة بتحسينها عن طريق قوانين المالية أو المراسلات و التعليمات الصادرة من طرف المديرية العامة للضرائب، لتساعد العون المحقق في أداء

مهامه وعدم الوقوع في أي نصوص قانونية عدلت أو ألغيت ، مما تسبب له تجاوزات في حق المكلف أو في حق الإدارة الضريبية .

- ضرورة إرساء مبدأ العدالة في توزيع العبء الضريبي على المكلفين وتحسين العلاقة بينهم وبين المصالح الضريبية للتقليل من ظاهرة التهرب الضريبي.
- الاهتمام بتكوين أعوان وموظفي الإدارة الضريبية حتى يقوموا بمهامهم بشكل امثل وحتى تسير المعاملات الإدارية بشكل أحسن وأسرع .
- لا بد من إعادة النظر في النظام الضريبي الجزائري، بحيث يصبح أكثر ملائمة وأكثر عدلا مما يخفض من نسب التهرب الضريبي ، فالنظام الضريبي الجزائري مازال بعيدا من عن الأنظمة الدولية .
- في إطار عصنة الإدارة الجزائرية وجب أيضا إنشاء شبكة خاصة بين الإدارة الضريبية و المكلفين لتقديم تصريحاتهم الكترونيا وإعلامهم بالمستجدات على وضعياتهم الضريبية ،مع تأمين الشبكة خوفا من اختراقها أو قرصنتها ،هذه الشبكة ستسمح بتوفير الوقت و الجهد بالنسبة للمكلف و الإدارة ككل إضافة لتوفير مصارف إضافية لصالح الخزينة العامة.
- العمل على إيجاد وسائل لتحفيز المكلفين الملتزمين بتسديد الضرائب في وقتها وتشديد العقوبات على المنتهين من دفعها .

أفاق الدراسة :

رغم أهمية الموضوع واتساعه إلا أنه يبقى مفتوحا للإثراء و النقد من أجل أبحاث و دراسات أكثر توسعا وإلماما وعليه نطرح بعض الانشغالات التي من شأنها أن تكون محل بحوث ودراسات مستقبلية نذكر منها :

- الرقابة الجبائية الالكترونية في الجزائر الواقع و الأفاق .
- دور التحقيق الجبائي المحاسبي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر .

التقييم الشخصي

من خلال دراستنا المتواضعة النظرية و التطبيقية تمكنا من معرفة وفهم مختلف الجوانب الجوهرية للموضوع وفي هذا الإطار تلعب مفتيشية الضرائب دورا استراتيجيا في مجال التهرب الضريبي ،حيث تسهر على ضمان احترام وتطبيق التشريع الجبائي من خلال نظام متكامل من الإجراءات والهيئات الجبائية للولاية ، باعتبارها المقر الأول في إعداد برنامج الرقابة الجبائية لكل سنة .

أهم نقاط القوة و الضعف في المؤسسة :

أولا: نقاط القوة :

- يوجد روح عمل و اتحاد بين موظفي هذه المفتشية مما جعلهم يتغلبون عن صعاب وضغط العمل.
- احتلال المؤسسة موقع استراتيجي .
- حسن الاستقبال و الترحيب و المعاملة الطيبة.

ثانيا: نقاط الضعف :

- قلة الموظفين من المفروض يكون العدد بين 15 و 20 موظف ولكن وجدنا 6 موظفين فقط .
- قلة الإمكانيات و الوسائل الحديثة.
- قلة تحفيز و تكوين عمالها وتدني أجورهم الشهرية .
- ضعف الخبرات والثقافة المهنية لدى معظم الموظفين وهذا راجع لقلة وسائل التكنولوجيا الحديثة في هذا العصر.
- عدم وجود او تهيئة موظفين اكفاء للتعامل مع المكلفين ، كونهم صورة القطاع العام في المجتمع،مع اعتماد أساليب مساءلة علنية.

الملاحق

ملحق رقم 01

محضر معاينة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المديرية العامة للضرائب

رقم التعريف الجبائي :

مديرية الضرائب لولاية _____

مفتشية الضرائب لـ _____

رمز مفتشية : _____

رقم المادة :

محضر معاينة

(1) _____

المواد 152 و 224-3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المواد 59 و 73 من قانون المالية لسنة 2002.

من عام _____

في اليوم _____

و على الساعة _____ (2) نحن الممضين أسفله (3) :

الحالفين اليمين و الحاملين لبطاقات انتدابنا، تقدمنا عند (4) :

الممثل من طرف (5) :

للقيام بمعاينة ميدانية.

قد عاينا ماييلي :

و عند نهاية تدخلنا، قمنا بنقل هذا المحضر في اليوم و الشهر المذكورين أعلاه و دعونا السيد :
 للإضائة معنا و الذي قبل = رفض = (6) و صرح بمايلي :

و بطلب منه، سلمناه نسخة من هذا المحضر مقابل و صل استلام .

إمضاء الأعوان،

إمضاء المعني،

(1) موضوع المعاينة المادية ؛
 (2) تكتب السنة و الشهر و اليوم و الساعة بالأحروف كاملة؛
 (3) اسم و لقب ورتبة العون ؛
 (4) الإسم و اللقب أو العنوان الاجتماعي وعنوان المكلف بالضريبة ؛
 (5) اسم و لقبو صفة الممثل ؛
 (6) أنشطت العبارة غير الملزمة

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA

DE _____

Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

N° d'Article :

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

INSPECTION DES IMPOTS

DE _____

CODE INSPECTION _____

PROCES VERBAL DE CONSTAT

DE _____ (1)

Articles 152, 224 - 3 et 304 du CIDTA.

Articles 59 et 73 de la loi de finances pour 2002.

L'an _____

et le _____ à _____ (2)
nous soussignés (3) _____

dûment assermentés et porteurs de nos commissions, nous nous sommes présentés chez (4) _____

Représenté (5) _____

A l'effet de procéder au constat susvisé.

Nous avons relevé ce qui suit _____

A l'issue de notre intervention, nous avons clôturé le présent procès verbal le jour et mois indiqués ci-dessus et avons invité M _____ à signer avec nous, lequel a accepté - refusé - (6) et a déclaré ce qui suit _____

A la demande de l'intéressé, nous lui avons remis copie du présent procès verbal contre accusé de réception.

*Signature des agents,**Signature de l'intéressé,*

(1) L'objet du constat matériel;

(2) L'année, le jour, le mois et l'heure en toutes lettres;

(3) Nom, prénom et grade de l'agent;

(4) Nom, prénom ou raison sociale et adresse du contribuable;

(5) Nom, prénom et qualité du représentant;

(6) Barrer la mention inutile.

الملحق رقم 02

إشعار بالتحقيق

الملحق رقم 03

تصريح بالوجود

تاريخ الإستلام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

تصريح بالوجود

المديرية العامة للضرائب

يكتتب به المكلف بالضريبة الخاضع إلى :

مديرية الضرائب

(1) - الضريبة على أرباح الشركات
- الضريبة على الدخل الإجمالي

لولاية

سلسلة G. رقم 8 (2016) المطبوعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية :	
اسم الشهرة التجاري :	
عنوان المقر الإجتماعي :	
رقم السجل التجاري :	 ح.ج. البريدي أو البنكي :
رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد :	 الهاتف :
رت. الاحصائي :	رت. الجبائي :
عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) :	
صفة المصرح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) :	
تاريخ بدء النشاط :	

الشكل القانوني للشركة

(ضع علامة في الخانة المناسبة)

- | | |
|---|--|
| ☐ شركة تعاونية. | ☐ مؤسسة فردية. |
| ☐ مؤسسة عمومية (شركة). | ☐ شركة فعلية. |
| ☐ مؤسسة عمومية. | ☐ شركة التضامن. |
| ☐ شركة ذات الإقتصاد المختلط. | ☐ شركة مدنية مهنية. |
| ☐ وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية). | ☐ جمعية بالمشاركة. |
| ☐ أخرى : | ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة. |
| | ☐ شركة المساهمة. |
| | ☐ شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني : |

طبيعة النشاط الرئيسي :	
نشاطات ثانوية أخرى :	
عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى :	
.....	
.....	
.....	
مكان مسك المحاسبة :	
إسم وعنوان المحاسب :	

(1) اشطب العلامات غير الملائمة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود الأشغال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاعه على التزاماته الجبائية.

ب..... في

الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى
المالية لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب
المؤهلة.

Direction Générale des Impôts

DECLARATION D'EXISTENCE

Direction des Impôts de la Wilaya

Souscrire par un contribuable relevant de :

d

(1) $\left\{ \begin{array}{l} \text{— Impôt sur les bénéfices des sociétés (I.B.S.)} \\ \text{— Impôt sur le revenu global (I.R.G.)} \end{array} \right.$

Série G 8 (2016) - Imp. Officielle, Alger

Nom et prénoms ou raison sociale :

Dénomination commerciale :

Adresse du siège social :

N° Registre du Commerce : N° C.C.P. ou bancaire :

N° de la carte d'artisan ou N° d'agrément : Tél. :

NIS : | | | | | NIF : | | | | |

Adresse de l'établissement en Algérie (Sociétés étrangères) (2) :

Qualité du déclarant : propriétaire - Locataire - Gérant libre - Gérant (1) :

Date de début de l'activité :

FORME JURIDIQUE DE L'ENTREPRISE

(Cocher la case correspondante)

- | | |
|--|---|
| ☐ Entreprise individuelle. | ☐ Société coopérative. |
| ☐ Société de fait. | ☐ Entreprise publique. |
| ☐ Société en nom collectif. | ☐ Etablissement public. |
| ☐ Association en participation. | ☐ Société d'économie Mixte. |
| ☐ Société civile professionnelle. | ☐ unité économique locale (Wilaya ou Commune). |
| ☐ Société à responsabilité limitée. | ☐ Autres : |
| ☐ Société par actions. | |
| ☐ Société étrangère : (indiquer la forme juridique) : | |

Nature de l'activité principale :

Autres activités secondaires :

Adresses des autres établissements secondaires :

Lieu où est tenue la comptabilité :

Nom et adresse du comptable :

(1) Rayer les mentions inutiles.

(2) Pour les sociétés étrangères, joindre une copie conforme à l'original du ou des contrats de travaux ou d'études

Certifié exact par le déclarant soussigné qui reconnaît avoir été mis au courant de ses obligations fiscales.

la présente déclaration doit être déposée dans les trente (30) premiers jours qui suivent le début de l'activité, auprès de l'inspection des Impôts compétente.

A _____, le _____
(Signature),

الملحق رقم 04

جدول النتائج (جدول

تلخيصي لضرائب

المكلف)

بيان تأسيس الضرائب

ملف النشاط

المتعلق بـ.

رقم التعريف الجبائي

المادة

العنوان

سنة

مقر مديرية الشركات
أو
المكان الرئيسي للمؤسسة

صناعة أو تجارة،
خدمات أو مهن حرة

ملاحظات

تحديد الضرائب

سنة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الملحق رقم 05

استدعاء

سلسلة C رقم 18

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية

السيد (٥) :

..... السيد (b) :
.....
.....

[illegible]

شارع : رقم :

..... في :

يشرفني أن أطلب منكم الحضور إلى مصالحن الكائنة ب.....

..... الطابق، مكتب رقم يوم

ما بين الساعة والساعة من أجل القضية التالية التي تخصكم

مرفقين بالوثائق التالية :

تقبلوا مني ، فائق التقدير والإحترام .

حرر ب في

الرحاء إحصار هذا الاستدعاء مع

الملحق رقم 06

الإبلاغ عن التعديلات

C04

DIRECTION GENERALE
DES IMPOTS

NOTIFICATION DE REDRESSEMENTS

DIRECTION DES IMPOTS
DE WILAYA DE

INSPECTION

DE

RUE

N°

N° D'ARTICLE

| | | | | | | | | |

Accusé de
réception.
N°M
.....
.....

N.I.S : | | | | | | | | | | | | | | | |

N.I.F : | | | | | | | | | | | | | | | |

Référence :

Le 20

J'ai l'honneur de vous faire connaître ci-après les redressements que l'administration envisage d'apporter aux éléments servant de base pour le calcul des catégories d'impôts marqués d'une croix ci-dessous :

☐ - Impôts sur le revenu globale

- ☐ - Bénéfices induits. comm. et artisanaux.
- ☐ - Bénéfices des professions non commerciales.
- ☐ - Revenus de la location des propriétés bâties et non bâties.
- ☐ - Revenus des capitaux mobiliers.
- ☐ - Traitements salaires pensions et rentes viagères.
- ☐ - Plus-values de cession à titre onéreux des immeubles bâties ou non bâties et des droits y afférents.

☐ - Revenus agricoles.☐ - Impôts sur les bénéfices des sociétés

- ☐ - Retenue à la source sur les revenus des capitaux mobiliers
- ☐ - Retenue à la source opérée sur les revenus des entreprises étrangères n'ayant pas d'installation professionnelle en Algérie

☐ - Taxe sur l'activité professionnelle☐ - Taxe sur la valeur ajoutée☐ - Autres impôts et taxes (à préciser)

Exercice

Année

Année

Année

Période du au

Année

Année

Année

Exercice

Année

Période du au

Période du au

Exercice

Année

Année

Année

Vous disposez de trente (30) jours pour me faire parvenir votre acceptation ou vos observations. A cet effet, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix.

Veuillez agréer l'expression de ma considération distinguée.

Le chef d'inspection

L'inspecteur peut rectifier les déclarations, mais il doit, au préalable, adresser au contribuable la rectification qu'il envisage en lui indiquant, pour chaque point de redressement de manière explicite, les motifs et les articles du code des impôts correspondants. Il invite, en même temps, l'intéressé à faire parvenir son acceptation ou ses observations dans un délai de trente (30) jours. A défaut de réponse, dans ce délai, l'inspecteur fixe la base de l'imposition sous réserve du droit de réclamation de l'intéressé après établissement du rôle de régularisation. (Article 59 de la loi de finances pour 2002)

Redressements envisagés
(Nature, motifs et montant)

Le chef d'Inspection

الملحق رقم 07

وضعية التدخلات الميدانية في مجال

المكافحة التهرب الجبائي والسوق

الموازنة

